

لا يمكن لقضاء أن يضمن محاكمة عادلة في ظلّ حكّام جريمتهم أكبر من جريمة المتهمين.

أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزع على الإنترنت: <http://www.lebanon-world.org>



موقف الأسبوع

من منكم بلا عمالة فليرجمهم بحجر

أكثر العملاء عمالة، يشكّلون اليوم أغلبية المطالبين بمحاكمة عادلة للذين تطوّعوا في جيش لبنان الجنوبي دفاعاً عن قراهم بعد أن تركتها الدولة اللبنانية فارغة من كل سلطةٍ قادرة على تحمّل مسؤولية أمن هذه القرى. والأشدّ غرابة، أنّ هناك اليوم من يتاجر بهؤلاء الشبان كما الرقيق في عهود العبودية، ويبادر إلى تسليمهم للمحاكمة بدلاً من أن يتحمّل مسؤولية الدفاع عنهم كما دافعوا عنه وعن وجوده.

إنّ كلّ ما جرى في منطقة جزين ولغاية اليوم، هو مسؤولية الدولة اللبنانية التي رفضت حماية المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي عام ١٩٨٥، وتأمّرت على جيشها واكتفت بانتشار صوري للقوى المسلّحة في إقليم الخروب ومدينة صيدا، مدّعية أنّ تضامنها هو الذي يحمي المواطنين ويؤمّن غطاءً كافياً لسلامة الجيش، كما أنّ الحكومة في حينه، وعلى لسان الدكتور سليم الحص، أكّدت ضمانات سوريا لهذا الانتشار.

لم تمض أسابيع حتى طارت الضمانات الحكوميّة والسوريّة، وسقطت مدينة صيدا بأيدي المسلّحين، فدُمّرت القرى في شرقها، وأُحرقت وهُجّر أهلها، ثم تبعها إقليم الخروب.

وكان بعض الوزراء مسؤولاً مباشراً عن هذه الجرائم، كما غطاها بعضهم الآخر بالصمت، فهربوا من تحمّل مسؤولياتهم واعتكفوا في منازلهم، كما تجاهلت دمشق ضماناتها بالرغم من مطالبتنا، فأعطت الضوء الأخضر لارتكاب الجريمة.

في هذا الجو من غياب الدولة المطلق والمليء بالذعر والطغيان، هبّ شباب من المنطقة للدفاع عن أنفسهم معتمدين ما كان لديهم من وسائل، وكلّها في هذه الحال تعتبر مشروعة، ووحده غياب الدولة لم يكن مشروعاً.

وإذا كان هناك من عملاء يجب أن يتحمّلوا مسؤولية ما حدث في منطقة جزين لغاية إخلاتها من قبل العناصر المسلّحة، فيجب التفتيش عنهم بين الذين أحرقوا القرى وهجّروا ساكنيها فأجبروهم على حمل السلاح.

أمّا الحكومات التي توالى على ممارسة الحكم بعد عام ١٩٩٠ لم تكن أفضل من سابقتها بمعاملة المنطقة، ولا يمكن محاكمة أحد قبل إجراء تحقيق حول التواطؤ والتقصير اللذين ارتكبتهما السلطات المتعاقبة والتي تحاول اليوم تغطيتها بمحاكمة ضحاياها. وإنه لا يجوز، ولا يمكن لأي قاض أن يفصل بهذه القضية دون استجواب أعضاء الحكومات المتتالية منذ عام ١٩٨٥، وبصورة خاصة فلول الحكومة الحصية التي ارتمت في ما بعد في أحضان الاحتلال السوري وشكّلت غطاءً له بوجه الحكومة الشرعية.

إنّ جريمة التعامل لا تنطبق على هؤلاء، فهم في حالة الدفاع المشروع عن النفس، إنّما تنطبق على عناصر الحكم الذين يتعاملون مع أكثر من طرف خارجي، ويضطهدون مواطنيهم للاحتفاظ بالسلطة الفارغة من كل مضمون.

إنّ ملفاتهم مليئة بالعمالة والعمولة والدم.

وهل هناك جريمة تعاملٍ وعمالة أكبر من التنازل عن السيادة والاستقلال ورهن الأرض وارتهان الإنسان؟ فمن منكم بلا عمالة فليرجمهم بحجر.

العماد ميشال عون

البشر والحجر

الزيارات الفجائية التي يقوم بها المسؤولون اللبنانيون، رؤساء وزراء ومبعوثين، لمنطقة جزين تثير فينا الدهشة والعجب.

ماذا يريد هؤلاء بعد، من اهالي جزين؟

ماذا يمكنهم اعطاءه، ولم يعطوه، اهالي جزين؟

كسب سياسي مزيف يستند على اعلام موجه،

حديث مدسوس منمق يتناسى واقعا اليما،

مستقبل غامض مقلق، ينذر بما هو اسوأ،

وجزين ما تزال ارضا لبنانية، في شعبها الاصاله والكبر، وفي محنتها القساوة والتجريم، وعند دولتها غباوة ومسؤولية الارتهان والتسليم وقصر النظر.

لا شك في مواقف المسؤولين في جزين حرج،

ايهللون لبطولة وصمود؟

ام يردلون ويخونون ويحاكمون؟

وهم انفسهم " ارتقوا " بسبب العمالة واستحقوا مواقعهم على جثث اهلهم ورفاقهم، تواطؤا وفضلوا مصلحة

الغير على مصلحة اهلهم وبلدهم، فاضلوا بين اللبنانيين فقسموهم وشرذموهم ليقووا عليهم ويقوى بهم

الاحتلال، خضعوا لنصائح الغريب واتكلوا، لا بل انصاعوا لاوامره وتبعوا، فتخلوا عن ارض وشعب

وجعلوهما للعدو كبش محرقة وممرا ومقرا وملكا سائبا

حصدوا مما زرعو، وقد زرعو غيابا واتكالا وارتهاننا.

ووجد الجزينيون انفسهم مهملين متروكين بلا دولة ولا قانون ليواجهوا، من كل اتجاه، الويل والنار بقلوبهم

وصدورهم وعقولهم وحسن درايتهم.

تمسكوا بجذورهم وما تخلوا عن ارض تخلت عنها دولتهم وسلطتهم ومرجعيتهم،

تعاملوا مع واقع عجزت في مواجهته شرعيتهم وقيادتهم وحكومتهم،

ولما شاهدوا، ولما استمعوا، تساءلوا عن دافع ومحرك لزيارة طال انتظارها،

اهي تعبير عن اهتمام ام شهادة على ضياع؟

اهي من اجل الحجر ام من اجل انسان وبشر؟

فخر جزين يقوم اعطوا معنى للحجر،

قاوموا فيما حكاهم تخلوا،

ثبتوا فيما دولتهم انحسرت،

تمسكوا بلبنانيتهم فيما لبنانهم يأكله الاحتلال.